

من أولويات المرحلة...

مرة أخرى يبرهن لنا رئيس الجمهورية انه غير مناسب لتحمل مسؤولياته الدستورية والوطنية. فلم يبخل بخرق الدستور مرة عبر " انتخابه" رئيساً للجمهورية، وأخرى عند التمديد لولايته. كنا من أول من اعترض واعتصم في ساحة الشهداء على الخرق السافر للدستور. فهو الآن يواصل منهجه التعطيلي في الحكم، فبادر الى تشويه مشروع المحكمة الدولية، بعد ما مرّ اللبنانيون بمخاض أليم للتوافق على المحكمة المرتجاة.

نطالب باستقالة أو اقالة رئيس الجمهورية بكل الطرق المتاحة، بدءاً بالمؤسسات الدستورية وصولاً الى الشارع. ونصر على مطلبنا بمحكمة دولية واسعة الصلاحيات، لتطال المسؤولين عن كل الجرائم التي حصلت منذ اغتيال الرئيس الحريري، بحيث لا يكون أحد محمياً بحصانة، مع الحرص على عدم تسييس المحكمة وقراراتها.

رفضنا تمييع مشروع المحكمة الدولية، تقابله مطالبتنا للحكومة بتحمل المسؤوليات التي ترتبت عليها بعد انتهاء الحرب، بذلك تعوض عن الاهمال الذي شاهدناه خلالها. فترجم بتقصير فاضح في عمل الأغاثة، غابت الشفافية في مسألة اعادة توزيع المعونات للنازحين، فاستغلت لمآرب سياسية.

نطالب الحكومة بالعمل على تشكيل محكمة دولية تطالب اسرائيل بالتعويض على جرائم الحرب، جرائم ضد الانسانية ارتكبتها بحق الشعب اللبناني خلال الحرب الاخيرة.

كما نرى ان على الحكومة اصدار خطة اعادة اعمار واضحة بالترافق مع خطة اقتصادية انتاجية شاملة مغايرة عن السياسات الريعية السابقة التي اودت البلاد الى أزمة مديونية كبيرة. أما فيما يتعلق بمطلب اسقاط الحكومة فهو مشروع مبدئياً و ديموقراطياً بالرغم من أننا نرى عدم جدواه لغياب مشروع بديل عند الطرف المعارض-المشارك بالحكم.

فكل هذه الامور من خطة اقتصادية، الى كل المسائل المطروحة من قانون انتخاب و حكومة وحدة وطنية ورئاسة الجمهورية، يجب ان يتم بحثها داخل المؤسسات الدستورية كمجلس النواب، لا في جلسات حوار "من الصف الأول" فيتم تهميش المؤسسات التشريعية التي هي العامود الفقري للنظام الديموقراطي.

نهاية عبر اصلاح المؤسسات الدستورية، بناء اقتصاد قوي يعزز مناعة الوطن من التدخلات الدولية والاقليمية، نبنى وطن مقاوم. وهنا نشدد تأييدنا لمبدأ المقاومة من كل اعتداء على الشعب والأرض، مقاومة ضد الاستبداد الطائفي والقبلي والأصولي. مقاومة لتحقيق العدالة وتأمين الحريات العامة والشخصية. وهنا نستغل الفرصة لأستنكار اعتقال المعارض السوري ميشال كيلو من قبل النظام البعثي. و نطالب باطلاق جميع السجناء السياسيين باغلاق كل سجون الرأي في العالم العربي.